الأمم المتحدة

اتفاقية مكافحة التصحر

Distr.
GENERAL

ICCD/CRIC(7)/INF.4
25 August 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية
الدورة السابعة
اسطنبول، ٣-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

نتائج الحوار السياساتي الرفيع المستوى بشأن التوجهات الاستراتيجية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الذي عقد في بون، ألمانيا، في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨

مذكرة من الأمانة

موجز

اعتمد مؤتمر الأطراف في دورته الثامنة، بموجب مقرره ٣/م أ-٨، الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر (الاستراتيجية) لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية، (٢٠٠٨-٢٠١٨). ودعت الأطراف أيضاً الأمين التنفيذي إلى النظر في المشاركة في حوار سياساتي بشأن الاستراتيجية من أجل إذكاء الوعي بها في صفوف صانعي القرارات المتعلقة بالسياسات ذات الصلة وتشجيعهم على الانخراط فيها.

وقد عُقد الحوار السياساتي الرفيع المستوى في مقر أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في بون، بألمانيا في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨ برئاسة معالي السيدة كارين كورتمان، وزيرة الدولة، والوزيرة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا وبدعم منها[(١)].

(١) تود الرئيسة أن تغتنم فرصة إصدار هذه الوثيقة لإضافة بضع كلمات تتعلق بنتائج الحوار السياساتي الرفيع المستوى. "إلى جانب شرف تولّي رئاسة الحوار السياساتي الرفيع المستوى، يأتي واجب تلخيص مناقشاتنا الاشتراك مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والخبراء المشاركين وإعداد مقترحات تفيد في توجيه العمل. ولا يُؤمل في النص التالي تسجيل العشرات الكثيرة كلها من البيانات والحجج والنداءات الهامة التي أسهم بها المشاركون. لكن يحدوني أمل كبير في أن هذا النص سيفيد في توفير زخم للعمل الجماعي؛ وسواء أكنّا أطرافاً في الاتفاقية أم من أوساط المزارعين والأوساط الريفية أو من صانعي القرارات في القطاعين العام أو الخاص أو مواطنين عاديين، فإن خطواتنا المقبلة ستحدد نجاحنا أو فشلنا في مكافحة التصحر".

وكان الغرض من هذا الحدث هو تيسير تبادل المعلومات المتعلقة بالقضايا الرئيسية المرتبطة بتنفيذ الاستراتيجية بما في ذلك ما يلي: كيفية إقامة الشراكة العالمية الضرورية؛ وطريقة توفير القاعدة المؤسسية العالمية ذات الصلة وإجراء الإصلاحات التي تقتضيها الاستراتيجية والناشئة عنها؛ والطريقة التي يمكن أن تساعد بها هيئات ومؤسسات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في تحقيق أهداف الاستراتيجية.

وقد شارك في الحوار السياساتي الرفيع المستوى وزراء ومسؤولون رفيعو المستوى من عدد تمثيلي للبلدان الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومن المؤسسات الدولية، بهدف ترسيخ أسس التفاهم في سياق التوجهات الاستراتيجية للاتفاقية.

وتتضمن هذه الوثيقة النتائج التي خلصت إليها الرئيسة. وهي تُحال إلى الأطراف من أجل مواصلة النظر فيها بمناسبة انعقاد الدورة السابعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
أولاً - مقدمة	١ -٥	٤
ثانياً - وضع السياسات	٦ -١٠	٥
ثالثاً - الحوار المتعلق بالتعبئة من أجل انتهاج استراتيجية تتطلع إلى المستقبل	١١-٢٠	٦
ألف- برنامج إصلاح اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.....	١١-١٦	٦
باء - تمويل الاستراتيجية	١٧-١٩	٦
جيم- تعزيز الاستثمار في إدارة الأراضي	٢٠	٧
رابعاً - آراء الأطراف المتعلقة بمواجهة التحديات الناشئة. ما الذي يمكن فعله؟ ...	٢١-٤٦	٨
ألف- الشراكة وتقاسم المسؤوليات.....	٢٢-٢٦	٨
باء - الدعوة	٢٧-٣٢	٨
جيم- التمويل.....	٣٣-٣٧	٩
دال - المعرفة والعلم.....	٣٨-٤٤	١٠
هاء - التنفيذ الإقليمي.....	٤٥-٤٦	١١

أولاً – مقدمة

١- لا جدال في ما للتغير البيئي من آثار بعيدة المدى. ويؤثر فقدان خدمات النظام الإيكولوجي[٢]، الذي يقترن به هذا التغير تأثيراً مباشراً في رفاه الإنسان وأمنه وفي التنمية البشرية. فالنقاط الحرجة البيئية تقترب بسرعة، وأصبح عصر ندرة الموارد الطبيعية الذي لم يسبق له مثيل، وشيكاً، وهو ما يرجع إلى التحولات العالمية التي طرأت على مناخنا، وإلى تدني إمكانيات الحصول على المياه والنقص في الغذاء. ولا بد من التصدي لهذا الخطر.

٢- وسيؤدي ارتفاع أسعار الغذاء دون كابح إلى تقويض التقدم الذي أحرزه العالم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالغذاء يتعلق بالأرض. وحقيقة الأمر أن معظم البلدان التي تواجه، أو المعرضة لأن تواجه، أزمة غذائية اليوم هي أيضاً تلك البلدان التي تعاني من مشاكل تردي الأراضي. كما أن من الواضح أن تغيّر المناخ سيلحق أشد الأضرار بالأراضي الجافة مع الانخفاض الشديد المتوقع في معدل هطول الأمطار في معظم المناطق وازدياد المخاطر التي تهدد الأمن الغذائي. ولذلك فإن ضمان إنتاجية الأراضي الجافة واستصلاح الأراضي المتردية وتعزيز نظم حيازة الأراضي على النحو الذي تقتضيه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر هي خطوات لا بدّ أن يخطوها العالم اليوم في ما يبذله من جهود لتفادي حدوث أزمات غذائية هيكلية في المستقبل، وتعزيز مقاومتنا لآثار تغير المناخ.

٣- وستكون الفوائد بعيدة المدى، لأن الاستثمار في إدارة الأراضي إدارةً مستدامة هو رد يعم فضله الجميع لكونه ينطوي أيضاً على تنحية الكربون في التربة والغطاء النباتي، ولذلك فهو يسهم في التخفيف من آثار تغير المناخ.

٤- **الجسر المؤدي إلى العمل المحلي:** تؤدي اتفاقيتنا دوراً رئيسياً في تأمين الشروط الأساسية للتنمية الريفية المستقرة والإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي. ومن دونها ستتداعى هذه العناصر الثلاثة جميعها. ولا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والاضطلاع بولايتي اتفاقيتي ريو الأخريين المعنيتين بتغير المناخ والتنوع البيولوجي ما لم تنفذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تنفيذاً سليماً. وبدون أي مبالغة، فالاتفاقية تترجم التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره إلى الواقع العملي، واقع الأراضي.

٥- والاتفاقية تحمي الأراضي بوصفها مورداً عالمياً مشتركاً. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية الحفاظ على هذا المورد العالمي المشترك من أجل تأمين بقاء أجيال المستقبل وسبل رزقها. بيد أن النجاح لن يتحقق بفضل العمل الدولي وحده. فالإدارة المستدامة للأراضي تعني العمل المحلي. ومدّ جسر بين المسؤولية العالمية والعمل المحلي هو التحدي الماثل أمامنا.

---

(٢) تشمل خدمات النظام الإيكولوجي الفوائد والمزايا التي تعود على المجتمع بفضل وجود موارد البيئة الطبيعية وتطورها: الأرض والماء والهواء وما يعيش عليها من حيوانات ونباتات برية ونظم إيكولوجية ذات صلة. وتوجد ثلاثة أنواع رئيسية من الخدمات وهي: خدمات التخلص من النفايات التي تكون بمثابة مصرف يمتص النفايات والمخلفات؛ والخدمات الإنتاجية التي تشمل المواد الخام والطاقة المستخدمة لإنتاج السلع والخدمات فضلاً عن الحيز المادي؛ والخدمات الاستهلاكية التي تلبي الاحتياجات المادية والترفيهية للبشر.

ثانياً – وضع السياسات

٦- **السياق العالمي للتصحر**: تشمل التحديات العالمية المطروحة اليوم مخاطر تغير المناخ، والهجرة الناشئة عن العوامل البيئية، والأزمة الغذائية، وتزايد الطلب على أنواع الوقود الأحيائي، والصراعات في الأراضي الجافة، والفقر. بيد أن هذه الاتجاهات يمكن عكس مسارها عن طريق تحسين السياسات وإقامة الشراكات والتمويل المبتكر والاتصالات، ولا سيما على المستوى المحلي وفي اتجاهه. وتشكل الشراكات على جميع المستويات لَبِنات البناء الأساسية للتحالف العالمي المطلوب لمكافحة التصحر/تردي الأراضي والجفاف. وتُحث البلدان المتضررة على القيام، بالتعاون مع المجتمع الدولي، بالارتقاء بقضايا إدارة الأراضي والحفاظ على التربة إلى مكانة أعلى في قائمة أولوياتها الوطنية والعالمية.

٧- **الفقر والجوع**: إن جغرافية الفقر والجوع المتوطنين تتطابق مع خريطة تردي الأراضي. ويشكل تحدي ارتفاع أسعار الغذاء أزمة إضافية تعاني منها أشد فئات السكان ضعفاً، وتفاقماً للمحنة الصامتة التي يمر بها نحو مليار من أشد الناس فقراً في العالم الذين يتأثر معظمهم بالتصحر/تردي الأراضي والجفاف. وتسهم نظم إنتاج الغذاء التي تخضع لضغوط شديدة في عوامل "الدفع" نحو الهجرة القسرية وتعرض الحق في الغذاء للخطر. ومن غير المرجح الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية والمستويات المستهدفة للإنتاج الغذائي لإطعام الأعداد المتزايدة من السكان في ظل هذه الاتجاهات من حيث فقدان الأراضي الصالحة للزراعة. ويجب أن يؤدي تنفيذ الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر (٢٠٠٨-٢٠١٨) (الاستراتيجية) لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى توجيه الموارد نحو مجالات التدخل الاستراتيجية مثل خصوبة التربة والإدارة المستدامة للمياه كما يجب أن يكون هذا التنفيذ مرتبطاً بأدوات التخطيط الوطني مثل استراتيجيات الحد من الفقر والسياسات الزراعية.

٨- **تغير المناخ، وتردي الأراضي، والأهداف الإنمائية للألفية**: يؤدي تغير المناخ حالياً إلى إجبار البشرية على تعديل محور تركيز التعاون الدولي. ويمكن من خلال زيادة الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي معالجة المشاكل المطروحة وتحقيق الأهداف المتوخاة اليوم (ولا سيما الهدف الأول المتعلق بالفقر والجوع والهدف ٧ المتعلق بالبيئة من بين الأهداف الإنمائية للألفية) وفي الوقت نفسه المساعدة في الحد من قابلية السكان للتأثر وتعزيز مقاومتهم في ظل ضغوط الغد المناخية. ويمكن إعادة تنشيط عملية تحسين إدارة الأراضي واستصلاحها، وهي حجر الزاوية الذي تستند إليه برامج العمل الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وبإقامة صلة وثيقة بين برامج العمل الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبرامج العمل الوطنية للتكيف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يمكن مد الجسور الضرورية بين مبادرات التنمية والتكيف ولا سيما في الأراضي الجافة.

٩- **التنوع البيولوجي والغابات وتردي الأراضي**: يشكل تغير استخدام الأراضي خطراً رئيسياً على التنوع البيولوجي وهو مصدر لانبعاثات غازات الدفيئة يمكن تجنبه. والتغيرات المستمرة في استخدام الأراضي ناشئة بدورها عن تردي الأراضي. ولذلك يتعين الاعتراف في مؤتمر الأطراف المقبل الذي سيعقد في عام ٢٠٠٩ (مؤتمر الأطراف التاسع) بأن الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي هو شرط أساسي لتحقيق أهداف التنوع البيولوجي وحماية الغابات على حد سواء والإسهام في الوقت نفسه في التخفيف من آثار تغير المناخ.

١٠- **التنمية الزراعية**: أيّد المشاركون في الحوار السياساتي الرفيع المستوى الآراء التي أعرب عنها مؤخراً الأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق بأزمة الغذاء العالمية، ورأوا أنه ينبغي اتخاذ إجراءات بروح تتسم بقدر أكبر من الإلحاح والحسم. ولا يتعين تلبية الاحتياجات العاجلة للسكان الضعفاء فحسب، بل أيضاً معالجة القضايا الهيكلية وقضايا السياسات التي تسهم في هذه الأزمة مثل التجارة والسياسات الضريبية وحيازة الأراضي.

ثالثاً -الحوار المتعلق بالتعبئة من أجل انتهاج استراتيجية تتطلع إلى المستقبل

ألف - برنامج إصلاح اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

١١- لقد استطاعت الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي عُقدت في مدريد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ تحقيق توافق في الآراء بين جميع الأطراف بشأن الحاجة إلى التصدي للتحديات المشار إليها أعلاه. ويشكل اعتماد الاستراتيجية دافعاً هاماً نحو تعزيز تنفيذ الاتفاقية. وتؤدي الاستراتيجية، جنباً إلى جنب مع عملية إصلاح اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، إلى فتح الطريق أمام إعادة تنشيط عملية التنفيذ.

١٢- ويؤيد المشاركون في حوار بون السياساتي الرفيع المستوى برنامج إصلاح الاتفاقية تأييداً تاماً مع تشديدهم على التآزر في العمل وبناء الائتلافات لتعبئة جميع الموارد اللازمة لتحقيق الفوائد العالمية الناشئة عن الاتفاقية.

١٣- ويسلّم المشاركون بأن برنامج الإصلاح ذاك، لا يخص الحكومات وحدها بل ينبغي أن يشارك فيه أيضاً المجتمع المدني وأن يسهم علاوة على ذلك في حشد جهود إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

١٤- ويتوقع المشاركون أن يحصل الأطراف على خدمات أفضل عن طريق إعادة هيكلة أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والآلية العالمية، من خلال توافق الآراء بشأن الإنجازات المتوقعة من الإدارة القائمة على تحقيق النتائج والخطط وبرامج العمل الاستراتيجية. وهم يؤيدون وضع خطوط أساس مرجعية ومؤشرات من قبل لجنة العلم والتكنولوجيا ويتطلعون إلى تحقيق فوائد من التقييم والدروس المستفادة عن طريق لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.

١٥- وتُدعى الأمانة إلى تعزيز الحوار والتشاور على المستويين العالمي والإقليمي.

١٦- ويلزم أن تبذل البلدان المتأثرة جهوداً على المستوى الوطني لتنفيذ الاستراتيجية. ويتعين أن تكون هذه الجهود مدعومة على نحو فعال بأطر التخطيط والاستثمار الوطنية وأن تندرج فيها.

باء - تمويل الاستراتيجية

١٧- يحتاج الأطراف بصورة ملحة، عند إجراء مفاوضات في المستقبل تتعلق بالاستثمار لأغراض معالجة تغير المناخ والأمن الغذائي، إلى تسليط الضوء على المعادلة المربحة للجميع بين الإدارة المستدامة للأراضي وتحسين سبل كسب العيش والأمن الغذائي، والتخفيف من آثار المناخ.

١٨- ويُدعى مرفق البيئة العالمية إلى مواصلة تبسيط الإجراءات. ويلزم أن تستجيب أمانة المرفق وأعضاء مجلسه استجابة محددة للاستراتيجية، بتقديم تمويل قوي لمكافحة تردي الأراضي. فالتجارب المستمدة من اتباع نُهُج برنامجية متماسكة في ظل مرفق البيئة العالمية، مثل مبادرة "أرض أفريقيا"، تستحق اهتمامنا. ويشمل ذلك الصياغة المشتركة لاستراتيجيات في مجال الاستثمار تمزج بين التمويل المقدم من المرفق والتمويل الدولي والتمويل المناظر الوطني بالاستناد إلى أساليب متنوعة من أجل تحقيق آثار متعددة والتشجيع على التنسيق المنهجي.

١٩- وينبغي للحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص العمل معاً لوضع نظم حوافز لآليات التمويل السوقية كيما يتسنى تشجيع استصلاح الأراضي المتردية.

جيم - تعزيز الاستثمار في إدارة الأراضي

٢٠- إن أزمة الغذاء الحالية وقضايا تغير المناخ تؤثر أساساً على الفقراء في المناطق الريفية. وتعزى المشكلة في جزء منها إلى انخفاض وإهمال الاستثمار في الزراعة وإدارة الأراضي منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي. ويشدد المشاركون في الحوار السياساتي الرفيع المستوى على ما يلي:

(أ) إن التدابير الرامية إلى التصدي للتصحر وتردي الأراضي والجفاف تشكل مَدخلاً مباشراً نحو الحدّ من إمكانية تأثر الناس والنظم الإيكولوجية بهذه الظواهر.

(ب) يجب النهوض بالزراعة المستدامة عن طريق اتباع أفضل الممارسات واستخدام التكنولوجيا الجديدة الموجهة نحو الحفظ، بما في ذلك التخفيف من الآثار عن طريق تنحية الكربون والتكيف. ويتعين الآن أن يسهم العلم والدعوة إلى وضع السياسات في إطار الاستراتيجية إسهاماً فعالاً في نشر الابتكار الناجح وإدارة الأراضي الداعمة والممارسات الاجتماعية الفعالة.

(ج) تؤدي قوى السوق دوراً إيجابياً وسلبياً على حد سواء. فبينما يمكن للقطاع الخاص أن يجلب التكنولوجيا اللازمة أو أن يدر دخلاً خارج نطاق المزارع، وبالتالي يخفف من الضغوط على الأراضي، فإن بإمكانه أيضاً أن يعزز الأنماط التجارية التي تقوّض بشدة الإنتاج الغذائي المحلي.

(د) إن المساحات الشاسعة للأراضي الجافة يمكن أن تكون مواقع لإنتاج جيل ثانٍ من أنواع الوقود الأحيائي بمساعدة التكنولوجيات الجديدة، مما يولّد فرصاً للحصول على الدخل. بيد أنه بالنظر إلى المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المطروحة، يلزم وضع مبادئ توجيهية للإنتاج المستدام لأنواع الوقود الأحيائي.

(هـ) يلزم تحقيق المزيد من التآزر على مستوى التنفيذ بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويمكن أن توصي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ببرامج عملية تركز على زيادة إنتاجية الأراضي وتراعي في الوقت نفسه مسألة تغير المناخ وتتصدى لمسائل التنوع البيولوجي.

رابعاً – آراء الأطراف المتعلقة بمواجهة التحديات الناشئة. ما الذي يمكن فعله؟

٢١- ينبغي أن توفر العناصر التالية ما يلزم من التوجيه والزخم لدفع المناقشات المواضيعية والفنية في الدورة السابعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية وأن تساعد أيضاً في وضع جدول الأعمال في الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف الذي يتناول المجالات ذات الأولوية لتطبيق الاستراتيجية.

ألف – الشراكة وتقاسم المسؤوليات

٢٢- يشكل تنفيذ الاستراتيجية مسألة تهمّ جميع الأطراف في الاتفاقية وتتطلب التزامهم الكامل.

٢٣- وينبغي **للبلدان الأطراف المتأثرة** أن تولي أولوية لمكافحة التصحر وتردي الأراضي/الجفاف، وأن تجري الإصلاحات المترتبة على ذلك على مستويي الحوكمة والسياسات وأن تضمن الحقوق المناسبة في حيازة الأراضي وأن توفر تخصيص اعتمادات لهذا الغرض في الميزانيات الوطنية. وينبغي مواءمة برامج العمل الوطنية وتحقيق اتساقها مع الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية مع تعزيز التعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٢٤- وينبغي **للبلدان الأطراف المتقدمة** أن تسلّم بالأهمية المتجددة لمسألة التصحر وتردي الأراضي/الجفاف في سياق أزمة الغذاء الناشئة والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيّف معه وحفظ التنوع البيولوجي. وتُدعى هذه البلدان إلى تخصيص اعتمادات إضافية قبل انعقاد الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف وذلك لدعم التنمية الريفية والزراعة والأمن الغذائي على النحو المبيّن في الهدف الاستراتيجي ٤ من الاستراتيجية.

٢٥- ويتعين على **أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والآلية العالمية** تقديم المشورة ودعم تبادل الخبرات والدعوة والتعميم. ويرحب المشاركون بالجهود التي تبذلها الأمانة وبما أحرزته من تقدم في بدء عملية الإصلاح وهم يتطلعون إلى تحقيق التعاون بين الأمانة والآلية العالمية بقدر أكبر من الفعالية. وهم يؤيدون دور الآلية العالمية في دعم الاستراتيجيات المالية لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على المستوى الوطني.

٢٦- ويلزم أن يعزز جميع الأطراف **دور القطاع الخاص كجهة فاعلة** في تنفيذ الاستراتيجية.

باء – الدعوة

٢٧- يتعين اتخاذ إجراءات حاسمة للتوصل إلى توافق في الآراء لإعادة توجيه الاتفاقية في الطريق نحو اتخاذ إجراءات عملية من شأنها أن تعود بالفائدة على البلدان المتأثرة وأن تفيد في تحقيق فوائد عالمية. وتحمل الاتفاقية رسالة هامة وهي أن حفظ الأراضي هو صالح عام والأرض هي الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق الأمن الغذائي العالمي والأمن والسلم الاجتماعيين والتنوع البيولوجي والتخفيف من آثار تغير المناخ. ويتعين تقييم الأهمية الاقتصادية لحفظ الأراضي واستصلاحها على النحو المناسب في إطار الاستراتيجية. ويمكن بتحديد قيمة مرجعية للأراضي بوصفها صالحاً عاماً جمع الأموال للمساعدة على تمويل البرامج الرامية إلى مكافحة التصحر وتردي الأراضي/الجفاف ولإيضاح مساهمة الاتفاقية في ضمان هذه الخدمات الحيوية على حد سواء.

٢٨- وقد وُجهت نداءات من أجل إعداد تقرير على غرار "تقرير شتيرن" بشأن تردي الأراضي. ويتعين على الأطراف المضي قدماً في الوفاء بوعودها المتصلة بالتشاور وتحديد الالتزامات الإقليمية من أجل الاستراتيجية قبل الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف التي ستعقد في خريف عام ٢٠٠٩.

٢٩- وينبغي للأطراف ولهيئات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أن تدعو لأن يكون الترابط بين مكافحة التصحر وتردي الأراضي/الجفاف والتكيّف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره ترابطاً أوضح وأن يُعترف به من خلال ترتيبات مؤسسية ومالية في خارطة الطريق لما بعد مؤتمر بالي. وينبغي لها أيضاً أن تدعو إلى الأخذ بنُهُج برمجية وتآزرية من أجل إدارة الأراضي المستدامة في إطار عملية التجديد الخامسة لموارد مرفق البيئة العالمية (٢٠١١-٢٠١٥).

٣٠- وفي الفترة الحالية لما بعد مؤتمر بالي الخاصة بعملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ينبغي لأمانات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، جنباً إلى جنب مع الوكالات التي يوجد مقرها في روما (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي) إجراء دراسات نموذجية، خاصة بالتنفيذ المشترك للتدابير الرامية إلى زيادة تنحية الكربون في الغطاء النباتي وفي التربة.

٣١- وفي إطار عملية التجديد الخامسة لموارد مرفق البيئة العالمية، يمكن التشديد على دعم استراتيجية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، عن طريق تقديم أدلة علمية أقوى وإجراء التقييمات وبناء القدرات والرصد الطويل الأجل وتقليص الفجوات المعرفية وفهم الآثار. وينبغي إسداء المشورة للبلدان فيما يتعلق بهذه المعارف من أجل اتخاذ الإجراءات على المستوى المحلي.

٣٢- وتُدعى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى تنظيم محفل عالمي للدعوة على مستوى القطاع الخاص وتوثيق الفرص الاقتصادية المتاحة في الأراضي الجافة بهدف القيام بحملة إعلامية كبرى.

جيم – التمويل

٣٣- إن الوعود التي قُطعت في ريو (١٩٩٢) ومونتيري (٢٠٠٢) وغلينيغلز (٢٠٠٥) والتوقعات المتصلة بحصول البلدان المتأثرة على دعم من النظام المتعدد الأطراف، يجب أن تعيد توجيه الأولويات بحيث تركز على الساحة الريفية وعلى آفاق ٢٠١٢ عندما ينتهي سريان بروتوكول كيوتو.

٣٤- وستستفيد التدابير الرامية إلى مكافحة التصحر وتردي الأراضي/الجفاف، بما في ذلك برامج العمل على جميع المستويات، من العودة الضرورية للاستثمار في التنمية الريفية والاستخدام المستدام للأراضي والمياه. ولذلك ينبغي أن تصبح تلك التدابير جزءاً لا يتجزأ من السياسات الوطنية والإقليمية التي تضمن توفر الظروف اللازمة من أجل الإنتاج الزراعي واستدامة الغذاء. ويتعين أن يقوم شركاء التنمية الثنائيون ومصارف الاستثمار بإدراج إدارة الأراضي المستدامة على نحو استباقي ضمن سياساتهم وإجراءاتهم. وينبغي أن يدعو مؤتمر الأطراف الأمانة والآلية العالمية إلى وضع واقتراح مصفوفة إدارة من أجل هذا التعاون.

٣٥- وسيفيد إجراء استعراض جديد لحافظات الاستثمارات الحالية للمؤسسات المالية الدولية في تحديد إمكانات الاستثمار في مجال مكافحة التصحر وتردي الأراضي/الجفاف في سياق برامج القطاع الزراعي والتنمية الريفية ومساهماتها في الإنتاج الزراعي.

٣٦- ويتعين اليوم اعتبار التعاون في مجال تغير المناخ كأحد أهم نماذج التعاون الدولي. ويجب على الأطراف في المحافل ذات الصلة أن تنشئ تدريجياً ائتلافاً دولياً للأراضي وأن تتابع الدعوة من أجل تمويل الجهود في مجال المناخ لمكافحة تردي الأراضي. وينبغي أن يكون من أهداف الاستراتيجية هدف يركز أكثر فأكثر على إجراء تغيير في السياسات ومساعدة البلدان المتأثرة في إيجاد أو تحسين فرص الحصول على التمويل القائم أو الناشئ أو الابتكاري في مجال المناخ مثل الآليات القائمة على السوق أو التمويل لأنشطة تنحية الكربون. وعليه يمكن استخدام موارد مثل مبلغ إعادة تحديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية في البنك الدولي وقدره ٢٥ مليار دولار، حيث يشكل تمويل التكيف مسألة مشتركة بين عدة قطاعات، وذلك لتنفيذ الاستراتيجية على المستوى القطري.

٣٧- ويجب بذل جهود لمقاومة نزعة تهميش قضايا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في إطار تمويل مرفق البيئة العالمية ويجب تيسير إقامة الصلات بين مرفق البيئة العالمية وبرامج العمل الوطنية في إطار الاتفاقية. ولتعزيز تنفيذ الاستراتيجية، ينبغي للأطراف أن تحدد علامات لتقييم مدى فعالية الاتفاقية، بما في ذلك تحديد مستويات كمية مستهدفة.

دال - المعرفة والعلم

٣٨- تشدد الأطراف على عدم وجود تقييم متسق للخسائر الاقتصادية والمالية الناشئة عن التصحر وتردي الأراضي/الجفاف وما يتصل بها من فقدانٍ لخدمات النظام الإيكولوجي، فضلاً عن إهمال الإمكانات التي تتيحها الأراضي الجافة من أجل توليد دخل بديل. ويدل غياب موضوع تردي الأراضي في مناقشات أزمة أسعار الأغذية الحالية على أن الجهات الفاعلة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر يجب أن تعمل على بناء قدراتها لتقديم معلومات وحجج وحلول جاهزة كلما كانت الحالة تستدعي ذلك.

٣٩- وإضافة إلى ذلك، تحتاج الاستراتيجية إلى تحديد أهداف كمية تستند إلى وقائع قائمة على الأدلة ومنهجية واضحة للتقييم من أجل اجتذاب الاستثمار.

٤٠- ويتعين الاضطلاع بعمل من أجل التوصل إلى فهم أفضل للصلات القائمة بين برامج التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره بهدف التأهب للجفاف من ناحية، وتخفيف الآثار في سياق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من ناحية أخرى. ويشمل ذلك المسائل المتعلقة بإدارة مخاطر الجفاف.

٤١- وسيكون من المناسب، لتعزيز قاعدة المعارف المتعلقة بسبل كسب العيش وتغير المناخ والتنوع البيولوجي، إنشاء فريق حكومي دولي معني بالأراضي والتربة. وإلى أن يتم ذلك، سيُرحب بتقديم تقرير عن المناخ وتردي الأراضي يعدّه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

٤٢- وينبغي وضع منهجية وعرضها على المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة من أجل تحديد الصلة بين الأراضي والزراعة وتنحية الكربون. وإلى جانب ذلك، ينبغي لكبار موردي البيانات ومحلّليها توحيد جهودهم في إطار إصلاح لجنة الاتفاقية المعنية بالعلم والتكنولوجيا لتوضيح اتجاهات تردي الأراضي وآثاره على الأمن الغذائي وعلى سائر الأهداف الإنمائية ذات الصلة للألفية وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي.

٤٣- وينبغي أن يكون تحليل أوجه النجاح والفشل والنواتج العلمية المتعلقة بالبيانات والوقائع والاتجاهات أكثر زخراً بالمعلومات لتيسير اختيار السياسات. ومن الضروري، بوجه خاص، أن يشكل تحسين المعلومات العلمية المتعلقة بالتصحر وتردي الأراضي/الجفاف حافزاً لواضعي السياسات الذين لا تتوافر لديهم دوماً المواد الضرورية لمواجهة التحديات البيئية الطويلة الأجل.

٤٤- ويجب التشجيع على الاستفادة من العلوم المتينة التي يمكنها أن تعزز قاعدة الأدلة من أجل وضع سياسات سليمة من النواحي البيئية والاجتماعية والاقتصادية، بشأن المسائل المتصلة بالأراضي والتربة في إطار الاستراتيجية.

هاء - التنفيذ الإقليمي

٤٥- بالنظر إلى هيكل الاتفاقية، سيظل التعاون ضمن الأقاليم يشكل أداة هامة للتصدي للتصحر وتردي الأراضي/الجفاف. وينبغي لآليات التنسيق الإقليمية أن تمهد الطريق نحو التنفيذ الفعال.

٤٦- ويمكن، بتحسين الحوار العلمي والدراسات الإقليمية، استقصاء الاحتياجات الملموسة والأنشطة التي توفر ميزة نسبية حقيقية بمعالجتها على المستوى الإقليمي لا على المستويين العالمي أو الوطني. ويمكن أن تشمل هذه المسائل، على سبيل المثال، تحسين عملية توزيع المهام من أجل العمل التحليلي والبحوث التطبيقية وإدارة النظم الإيكولوجية عبر الحدود مثل الإدارة المشتركة لمستجمعات المياه واستغلال إمكانات وفورات الحجم من أجل إدارة بعض البرامج وتنفيذها ووضع استراتيجيات مالية.

- - - - -